

محاولة تحديد المؤشرات ذات العلاقة بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2006)

خليد على²

خير قدور

Résume

الملخص:

فضلا عن التجارة الدولية، والظاهرة العامة المتعلقة بانتشار المعرفة على نطاق دولي، فإن الظاهرة الرئيسية الأخرى لتنامي العولمة الإقتصادية هي زيادة التدفقات الرأسمالية الدولية. وفي الواقع فإن نمو التدفقات الرأسمالية في العقدين الأخيرين كان كبيرا للغاية سواءا فيما بين البلدان الصناعية ومع البلدان النامية، وعلى وجه التحديد فقد إنتقل حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد على المستوى العالمي من 202.7 مليار \$ سنة 1990 إلى 896.7 مليار \$ سنة 2005. والجزائر بوصفها دولة من دول العالم الثالث، شهدت بداية من النصف الأول من فترة التسعينات تحولات واسعة، في الجوانب المختلفة التي ترتبط، بترقية وتحسين البيئة الإقتصادية والقانونية الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ولما كانت المؤشرات الإقتصادية الكلية أمرا مهما في تحقيق ذلك وهو الواقع بلا شك، حاولنا أن نبين من خلال بحثنا هذا، أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية، التي كان لها تأثير، على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة (1990-2006).

مقدمة:

من المتفق عليه، أن الإستثمار الأجنبي المباشر، يلعب دورا أساسيا، في تحقيق التنمية الإقتصادية، بإعتباره يمثل مكون جوهرى، في ترقية النشاط الإقتصادي، والوصول بالإقتصاد المضيف إلى الرفاه والنمو في الأجل الطويل.

إن إستمرار تحقيق تقدم إقتصادي، يحتاج إلى موارد مالية عالية لا يمكن للإقتصاد الوطني توفيرها، وهذا ما يفرض ضرورة البحث عن إستثمارات أجنبية مباشرة لتمويل فجوة الموارد.

¹ - أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي.

² - أستاذ محاضر بجامعة دالي إبراهيم.

وبتحديد العوامل التي قد تحدد جانب الإستثمار الأجنبي المباشر يستطيع صانعي السياسات الإقتصادية التحكم في هذا النوع من الإستثمار في الإتجاه المفضل الداعم لتحفيز النمو الإقتصادي والتنمية.

أولاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأسمى لهذه الحالة في محاولة الوصول إلى تقدير محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقياس أثرها خلال الفترة (1990-2006) ولتحقيق هذا الهدف، تم إستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية.

ثانياً: الفروض التي تهدف إليها الحالة العملية:

- هل يعتبر ثبات سعر الصرف عاملاً مهماً في إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر للإقتصاد الجزائري.

- هل ثقل المديونية الخارجية لها تأثير سلبي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

- هل يستطيع الإستثمار الأجنبي المباشر بمفرده تغطية فجوة الموارد بالنسبة للإقتصاد الوطني.

ثالثاً: شكل الدالة والبراهين العملية: إن المحاولة التي تم القيام بها لدراسة علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تقترح ما يلي:

$$IDE = C_0 + C_1B_1 + C_2B_2 + \dots + C_nB_n$$

حيث: C_0 : ثابت.

و B_1, B_2, \dots, B_n : تمثل المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الجزائري للفترة (1990-2006) وهي على النحو التالي:

المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2006)

OBS	DEX	IDE	INF	PCPIB	PIB	PIB\$	PIBR	POP	R
1990	26,59000	0,000000	17,87000	2 473,000	554,0000	61,87300	554,4000	25022000	0,800000
1991	26,64000	12,00000	25,89000	1 769,000	862,0000	45,37500	547,7400	25643000	- 1,020000
1992	25,89000	10,00000	31,67000	1 875,000	1 074,000	49,25200	557,5900	26271000	1,800000
1993	25,02000	13,00000	20,54000	1 894,000	1 189,000	50,92900	546,4300	26894000	- 2,000000
1994	28,85000	15,00000	29,05000	1 542,000	1 487,000	42,38800	542,6000	27496000	- 0,700000
1995	31,32000	25,00000	29,78000	1 498,000	2 004,000	42,00000	563,7600	28060000	3,900000
1996	33,23000	270,0000	18,69000	1 643,000	2 570,000	46,90000	588,0000	28566000	4,300000
1997	31,06000	260,0000	5,73000	1 658,000	2 780,000	48,20000	593,8800	29045000	1,100000
1998	30,26000	501,0000	4,95000	1 633,000	2 880,000	48,20000	624,1600	29507000	5,100000
1999	28,14000	508,0000	2,84000	1 624,000	3 238,000	48,70000	644,1400	29565000	3,200000

2000	25,09000	438,0000	0,30000	1 790,000	4 123,000	54,40000	658,3100	30417000	2,200000
2001	22,31000	1 196,000	4,23000	1 776,000	4 242,000	54,80000	672,3100	30872000	2,100000
2002	22,54000	1 065,000	1,42000	1 784,000	4 538,000	55,90000	705,0700	31345000	4,100000
2003	23,20000	634,0000	2,50000	2 138,000	5 264,000	68,00000	753,7200	31824000	6,900000
2004	21,41000	945,0000	3,56000	2 596,000	6 112,000	83,00000	792,9100	31300000	5,200000
2005	18,00000	1 081,000	1,64000	3 108,000	7 498,000	102,00000	833,3500	32882000	5,400000
2006	4,700000	1 400,000	2,53000	3 470,000	8 391,000	115,4900	850,0200	33285000	1,800000

RSV\$	SBPIB	SCC\$	SDPIB	SERPIB	OBS	SP	T	TC\$DA
0,770000	2,500000	1,350000	45,74000	66,410000	1990	0,000000	1,000000	8,960000
1,610000	1,880000	2,360000	62,71000	73,420000	1991	0,000000	2,000000	19,00000
1,510000	10,06000	1,310000	55,55000	75,470000	1992	0,000000	3,000000	21,82000
1,500000	13,67000	0,800000	51,53000	82,610000	1993	0,000000	4,000000	23,36000
2,640000	7,200000	1,850000	69,37000	47,600000	1994	0,000000	5,000000	35,09000
2,110000	7,380000	2,520000	75,63000	41,590000	1995	0,000000	6,000000	47,68000
4,230000	2,500000	0,930000	71,71000	32,250000	1996	1,000000	7,000000	54,77000
8,050000	0,260000	3,450000	64,83000	30,560000	1997	1,000000	8,000000	57,73000
6,840000	6,590000	0,900000	63,64000	46,660000	1998	1,000000	9,000000	58,74000
4,410000	1,890000	0,930000	53,27000	40,220000	1999	1,000000	10,00000	66,64000
11,91000	0,520000	8,930000	46,12000	21,230000	2000	1,000000	11,00000	75,29000
17,96000	2,920000	7,060000	41,11000	22,800000	2001	1,000000	12,00000	77,26000
23,11000	0,660000	4,360000	39,76000	22,84000	2002	1,000000	13,00000	79,69000
33,02000	4,000000	8,980000	34,33000	17,86000	2003	1,000000	14,00000	77,37000
43,11000	5,050000	10,8000	25,73000	17,72000	2004	1,000000	15,00000	72,07000
56,05000	5,140000	21,1800	176,0000	12,300000	2005	1,000000	16,00000	73,38000
78,20000	2,680000	14,5900	4,060000	4,000000	2006	1,000000	17,00000	72,65000

المصدر: وزارة المالية - المديرية العام للدراسات والتقدير (D.G.E.P- Année 2008)

بحيث: IDE يرمز إلى الإستثمار الأجنبي المباشر (مليار \$).
 PIB الإنتاج الداخلي الخام (مليار دج بالأسعار الجارية).
 INF معدل التضخم (نسبة مئوية %).

- PC PIB نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام (ألف \$).
- R معدل النمو الإقتصادي (%).
- DEX الديون الخارجية (مليار \$).
- RSV احتياطي الصرف (مليار \$).
- SP الإستقرار السياسي (مؤشر 1 مؤشر 0).
- SCC \$ رصيد ميزان المدفوعات (مليار \$).
- TC \$ DA سعر صرف الدينار مقابل الدولار.
- SD/PIB مخزون الدين بالنسبة للنتاج الداخلي الخام (%).
- SER/PIB خدمة الدين من الناتج الداخلي الخام (%).
- SB/PIB رصيد الميزانية من الناتج الداخلي الخام (%).
- SCC/PIB رصيد ميزان الحساب الجاري من الناتج الداخلي الخام (%).

رابعاً: نتائج بعض الدراسات السابقة:

* دراسة إعتد من خلالها خبراء "المؤسسة العربية لضمان الإستثمار" في تقريرها السنوي لعام 1988 ترصد فيها إنطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الإستثمار وبعد ترتيب العناصر حسب أهميتها: إتضح أن أهم العناصر الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار العربية هي:

* تمتع القطر المضيف بـ الإستقرار السياسي وحرية تحويل الأرباح وأصل الإستثمار للخارج وإمكانية تحقيق عائد مرتفع من الإستثمار والإستقرار الإقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية وسهولة إجراءات تنفيذ الإستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

دراسة إستطلاعية عن أهم حوافز الإستثمار المباشر في مصر ومعوقاته للأستاذة الدكتورة: أميرة حسب الله محمد، حيث تمثل الهدف الرئيسي في محاولة تقييم مناخ الإستثمار في مصر، وقد بنيت نتائج الدراسة أن أهم عوامل الجذب للإستثمار المباشر تتمثل في:

◀ عدم جواز التأميم أو المصادرة.

◀ الإستقرار السياسي.

◀ القرب من الأسواق.

وهي عوامل ذات أهمية بالغة من وجهة نظر المستثمر، غير أن المشاكل أو المعوقات التي تواجه المستثمرين في مصر، ترجع إلى عدد من المتغيرات من أهمها تفشي البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية، طول إجراءات التقاضي وإرتفاع تكلفتها، وإرتفاع العبء الضريبي

وتعقد الإدارة الضريبية، وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر ضف إلى ذلك تضارب القوانين والسياسات.

* دراسة "OSHIKOYA": التي قدمت تحليل تفصيلي لمحددات الإستثمار خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات في ثماني دول إفريقية منها أربعة ذات دخل متوسط (الكاميرون- المغرب- مورشويس- تونس) وأربعة ذات دخل ضعيف (ملاوي، تنزانيا، زمبابوي وكينيا)، دراسة "SRVEN": التي أجريت على 94 دولة نامية خلال الفترة من (1970-1975) ودراسة AIZENMAN et Marion التي أجريت على 46 دولة نامية خلال الفترة (1970-1992) أعطت النتائج التالية:

- تفاوت تأثير سعر الصرف ومستوى التضخم على الإستثمار حسب مستويات الدخل، حيث وجد أن تأثير سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم يكون إيجابيا في الدول متوسطة الدخل في حين كان هذا الأثر سلبيا في الدول منخفضة الدخل.
- إنتشار ظاهرة عدم اليقين وعدم الإستقرار الإقتصادي تؤثر سلبيا على الإستثمار الأجنبي خاصة خلال فترة الثمانينات.
- إرتفاع المديونية ونسبة خدمة الدين من الإنتاج الداخلي الخام ذات تأثير سلبي على الإستثمار الأجنبي.

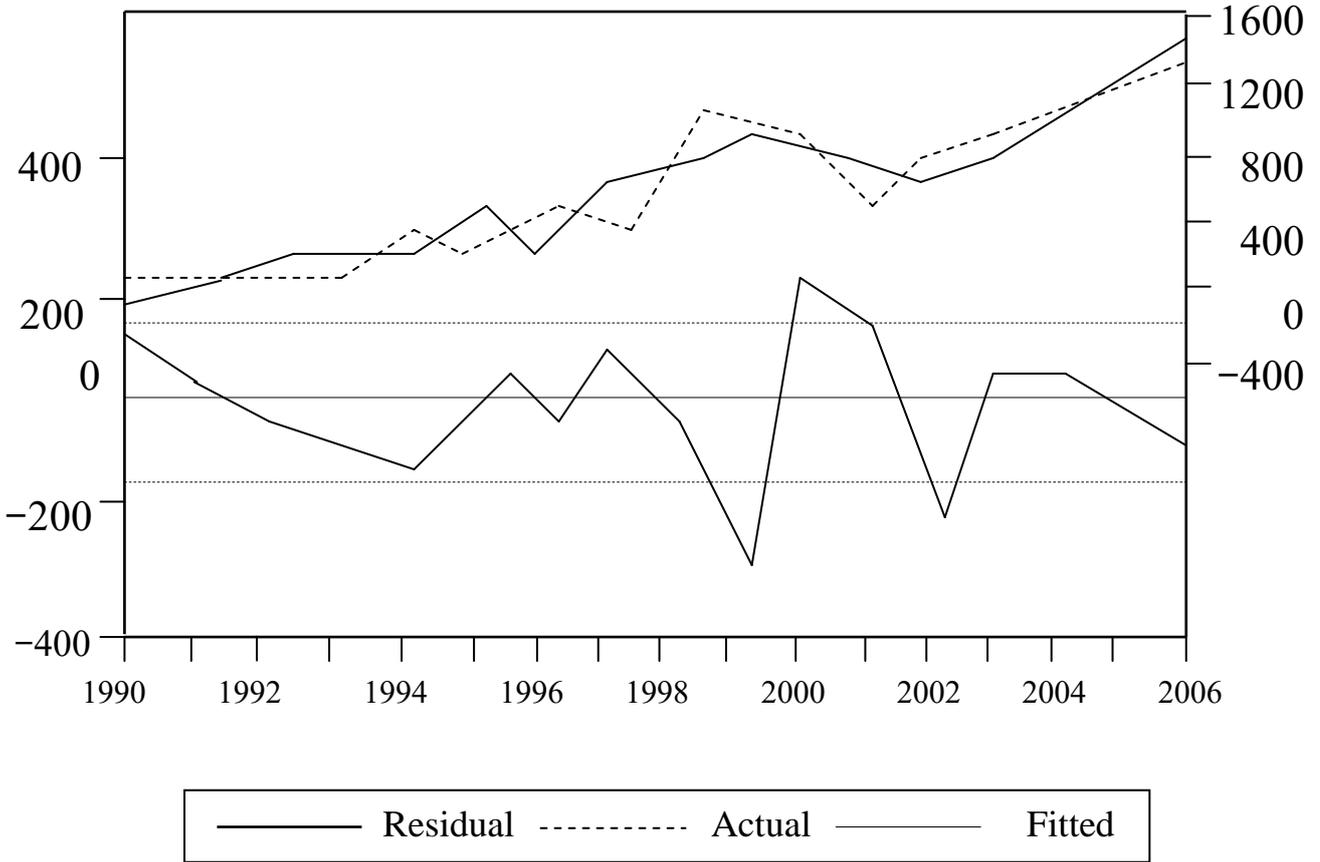
المنهجية:

في سبيل تقدير العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر، في الإقتصاد الجزائري تم مراعاة:

- 1: تم التعبير عن السلسلة الزمنية للمتغيرات في شكل مؤشرات وتم إستخراج مصفوفة الإرتباط وذلك بغرض إستبعاد أو تجنب مشكلة الإرتباط الذاتي.
- 2: تم الحصول على العلاقة الأنسب والتي تستجيب للشروط الإحصائية والمعبرة عن العلاقة بين المتغير التابع (IDE) والمتغيرات المفسرة من خلال تجربة عدد كبير من النماذج بإستعمال برنامج: EViews وصولا إلى نماذج مصغرة وذلك عن طريق إسقاط المؤشرات التي لم تحظ بدرجة معنوية إحصائية عالية أو التي تكون معاكسة للنظرية أو غير منطقية، والهدف من ذلك هو تقليل تحيز المتغير غير المدرج في الدالة وذلك بالرغم من إحتمال تأثر دقة النموذج بفعل الإرتباط الخطي، وهذا بطبيعة الحال أسلوب مقبول عندما يتم الإهتمام بتفسير سلوك ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر.

وقد ظهرت مخرجات النموذج كما يلي:

Dependent Variable : IDE				
method: Least Squares				
Date:10/12/08 Time: 08:49				
Sample:1990 2006				
Included observations:17				
Variable	Coefficient	Std, Error	t-Statistic	Prob.
C	734,8772	230,3434	3,190355	0,0065
DEX	-37,39616	6,769944	-5,52385	0,0001
TC\$DA	12,74488	1,87145	6,810163	0,0000
R-squared	0,8896234	Mean dependent var		492,4706
Adjusted R-squared	0,881411	S.D dependent var		481,3312
S.E. of regression	165,7552	akaike info criterion		13,21769
Sum squared resid	384647	Schwarz criterion		13,36472
Log Likelihood	-109,3503	F-statistic		60,45961
Durbin-Watson stat	2,426223	Prob (F-statistic)		0,000000



المصدر: برنامج EVIEWS - النسخة الرابعة.

* من حيث الجانب الإحصائي:

يتبين لنا حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بارتفاع حجم المديونية حيث أدى هذا الأخير إلى انخفاض تدفقات هذا النوع من الإستثمار - والعكس فإن إستقرار سعر الصرف ساهم في ارتفاع هذا الحجم.

* يظهر معامل الارتباط في النموذج أن: 89% من تغيرات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2006) يمكن تفسيرها أو شرحها بتغيرات حجم المديونية الخارجية وسعر الصرف وبالعكس.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط R والذي يمثل 0.89 فهي تقابل ارتباطا قويا جدا.

من جهة ثانية: وفيما يتعلق بإختبار "داربين-واتسون" "DURBIN-WATSON TEST"-

وإنطلاقا من القيم المجدولة

$$K = 2 \quad \text{و} \quad N = 17 \quad \text{ل} \quad 17 \text{ ملاحظة} \quad \text{و} \quad K = 3 - 1$$

نجد أن : $DU = 1.54$ عند مستوى معنوية 5%

$$DL = 1.02$$

ومنه نجد أن: $DW = 2.42$ من النموذج:

وعليه: فإن $DU < 2.42 < 4 - DU$

يعني ذلك أن: $1.54 < 2.42 < 2.46$

ومنه نستنتج أنه ليس هنا ارتباط ذاتي للأخطاء.

لقد تبين من خلال النتائج الإحصائية، على أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر - للإقتصاد الجزائري- خلال الفترة (1990-2006) تأثرت بمؤشرين هما: سعر الصرف وحجم المديونية الخارجية.

أولا: فيما يخص مؤشر سعر الصرف: يمكن أن نميز فيما هو مرتبط بسعر الصرف مرحلتين أساسيتين: مرحلة تمتد من بداية الإصلاحات 1990 - إلى غاية سنة 1996.

حيث شهدت هذه المرحلة تخفيض متتالي لسعر الصرف ومرحلة (1997- إلى غاية 2006) حيث شهدت هذه الأخيرة إستقرارا في هذا المؤشر ويمكن أن نتناول هاتين المرحلتين بشيء من التفصيل:

* المرحلة الأولى (1990-1996): من حيث السياسة النقدية:

لقد شهد الدينار الجزائري سلسلة من التخفيضات ففي مرحلة (1989-1991) تم خفض الدينار الجزائري لمجابهة الخسائر المسجلة في نسب (معدلات) التبادل التجاري. وفي أوت من سنة 1990 - صدر قانون التمويل الإضافي الذي بموجبه تم منح الشركات والأفراد حق الحصول على حسابات بالعملة الأجنبية، كما شهدت كذلك صدور قانون النقد والقرض الذي أعطى لمجلس النقد والقرض صلاحيات وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي- وعليه وفي سنة 1991 وفي محاولة للوصول إلى تعديل الأسعار النسبية المحلية، وتعزيز الإنفتاح الإقتصادي، تم خفض قيمة الدينار بأكثر من 100% حيث أصبح الدولار يعادل 22 دينار.

خلال الفترة (1991-1994) بلغ معدل الخفض الإسمي لقيمة الدينار في المتوسط 4% مما جعل قيمة الدينار مساوية إلى 24 دينار لكل دولار وهذا في السوق الرسمية. إن الأهداف العاجلة المراد تحقيقها في بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 كانت تتمحور في تصحيح السعر المغالى فيه للدينار الجزائري، والتسليم في تحديد هذا السعر لقوى السوق، وصولاً إلى إضفاء شفافية في نظام سعر الصرف، وما ميز ذلك هو التخفيض الكبير على مرحلتين (مارس-أفريل 1994) بنسبة وصلت إلى 50% وأصبح بذلك الدولار مساوياً لـ 41 دينار بنهاية سبتمبر 1994¹ كل هذا كان يدخل في سياق إصلاح إقتصادي شامل هدفه تعزيز الإنفتاح الإقتصادي على كل المستويات وتزامن ذلك مع صدور عدة نصوص تشريعية كانت تهدف إلى ترقية وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

وإلى جانب قانون النقد والعرض المشار إليه نسجل:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمارات الذي تطرق بصفة صريحة للنظام المطبق على الإستثمارات والإمتميازات المرتبطة بها والضمانات الممنوحة المعدل المتمم بالقانون 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 .
- المرسوم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، الذي تضمن صلاحيات وتنظيم وكالة

¹ - إرجع إلى: Les Cahiers de L'IMPED L'ADHESION DE L'algérie à L'OMC- Datée du 08/11/2000 Page 39.

- ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها، والتي تحولت فيما بعد، إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

وكنتاج لهذا الإنفتاح الإقتصادي والتشريعي، حصل تطورا كميًا في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، نحو الإقتصاد الجزائري، فقد إنتقل هذا الحجم ما يقارب 57.5 مليون \$ بعدما كان منعما تماما خلال عام 1990 إلى ما يقارب 270 مليون \$، كما بلغ حجم التدفق خلال الفترة (1991-1996).

خلال المرحلة الثانية: وإبتداءا من سنة 1996، تم إتباع سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، ولكن في المقابل سياسة مالية متشددة، سمحت بتقوية المركز الخارجي للإقتصاد وتعزيز الإستقرار في سعر الصرف الإسمي، الأمر الذي ساعد على تثبيت التوقعات فيما يتعلق بإنخفاض معدلات التضخم¹ كمؤشر للسياسة النقدية.

كل ذلك، أدى تحقيق إستقرار، في سعر الصرف وشهد هذا الأخير مرساته خلال الفترة (2000-2006) بحيث حقق في المتوسط سعرا مستقرا قدر بـ 75.38 دج لكل \$.

لقد ساعد، هذا الإستقرار، بوصفه عاملا مهما وفاعلا في تحقيق البيئة الإقتصادية الجاذبة للإستثمارات الأجنبية، بالتوازي مع الإجراءات الإنفتاحية الأخرى، على إرتفاع مستوى تدفقات هذا النوع من الإستثمارات، وضمن قطاعات جديدة منها قطاع الإتصالات² - وعليه فقد لوحظ إرتفاع في حجم هذه التدفقات، حيث شهدت على سبيل المثال الفترة (2001-2002) ما مقداره 1.1305 مليار \$، وكذا الفترة (2005-2006) ببلوغها سقف 1.2405 مليار \$³.

وهكذا يمكن أن نستنتج أن لسعر الصرف دورا بارزا، في تكوين البيئة الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر، فالإستقرار الإقتصادي الذي هو مطلب المستثمرين الأجانب، مرهون بالإستقرار

¹ - لقد تجاوز معدل التضخم نسبة 30% خلال سنة 1994، في أصعب المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري، تمثلت مظاهرها في ضعف هيكل كبير، وأسعار فائدة سلبية، وموازنة تتسم بقاعدة دخل غير متوازنة، وميزان مدفوعات يعاني من قاعدة تصدير غير بترولية تكاد تكون منعدمة.

إرجع إلى: AHMED-DAHMANI - L'Algérie à l'épreuve de l'économie politique et des refluxes Ed : HARMATTAN-1999 Page 182.

² - فعلى سبيل المثال فقد بلغت رخصة إستغلال أوراسكوم تيليكوم الجزائر ما قيمته 737 مليون \$ عند دخولها الجزائر بداية من 11 جويلية 2001.

³ - المديرية العامة للتقديرات والدراسات (وزارة المالية) "D.G.E.P" إحصاءات سنة 2008.

في سعر صرف الذي يمثل إستقرار في السياسة النقدية، أي سعر صرف غير مغالى فيه و يسمح في النهاية، بتحسين البيئة الإقتصادية المنفتحة على إجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: عبء المديونية الخارجية:

شهدت مرحلة الثمانينات، التوجه، بشدة للإقتراض من الخارج وقد تم توظيف الجزء الأكبر من هذه القروض في تمويلات تخص جوانب الإستهلاك، أو في تدعيم مجال الإستثمارات الداخلية، في المؤسسات التابعة للقطاع العام التي كانت تسير بمعدلات مردودية منخفضة وإنطلاقا من ذلك، فقد إرتفع رصيد الدين الخارجي، على المدين المتوسط والطويل حيث بلغ ما نسبته 70% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1994¹ والملاحظ كذلك، أن فترات سداد هذه الديون إنخفضت بشكل ملفت للإنتباه، والسبب في ذلك يكمن في إعتبار أن غالبية القروض المحصل عليها في بداية مرحلة التسعينيات، كانت تمثل قروض قصيرة الأجل سيتوجب تسديدها في آجال تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات.

وبناء على ما سبق، فإن تكاليف خدمة الدين السنوية شهدت هي الأخرى إرتفاعا ملحوظا حيث بلغت أكثر من تسعة (09) مليار \$ وهو ما يعادل 82% من إجمالي حصيله الصادرات وما يفوق 25% من إجمالي الناتج المحلي².

لقد تبين لنا من خلال النموذج السابق، بأن هناك علاقة عكسية بين حجم المديونية الخارجية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الإقتصاد الجزائري، فكلما إنخفض حجم المديونية كلما إرتفع حجم تدفق الإستثمار المباشر، ونستدل عن ذلك من خلال تقديم مرحلتين أساسيين لهذه الدراسة:

المرحلة الأولى: مرحلة (1990-1998): خلال هذه الفترة، شهد حجم المديونية الخارجية إرتفاعا مطردا، حيث بلغ حجم الدين العام الخارجي وفي المتوسط ما يقدر بـ 28.76 مليار \$، وقابل ذلك حجم التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر، قدر في المتوسط بـ 122.88 مليون \$.

المرحلة الثانية: مرحلة (1999-2006): لقد إتسمت هذه المرحلة بشكل بارز، بتراجع مستمر، في حجم المديونية الخارجية فخلال هذه المرحلة تقلصت المديونية بنسبة 28%، من حيث الجانب الكمي، فقد بلغ حجمها في المتوسط خلال الفترة المذكورة 20.8 مليار \$، وقابل ذلك تدفقات في

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون - الجزائر تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق - صندوق النقد الدولي - واشنطن 1998 ص 08.

² - لخضر عزي، محمد يعقوبي، السعيد فكرون - وجهة نظر في آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الإقتصادي، تحت الموقع الإلكتروني www.iraqep.org تاريخ التصفح 2007/06/26.

حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة وصلت إلى 908.25 مليون \$، أي أنها إرتفعت بنسبة 800% عن الفترة السابقة.

وإذا ما تأملنا، الفترة المدروسة عموماً، يتبين لنا ما يلي:

- إن معدل الإستدانة للإقتصاد والذي يعبر عن ثقل المديونية الخارجية بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام (PIB)، يظهر مرتفعاً، حيث بلغ هذا المعدل في المتوسط خلال الفترة (1990-2006) ما يفوق 48%، مع إرتفاع ملحوظ في سنة 1995، أين وصل إلى 75.63%.

من جانب آخر، تبين بأن معدل خدمة الدين، الذي يعبر عن حصة المداخيل المتأتية من الصادرات والتي تستعمل لتسديد الإلتزامات قد بلغ هو الآخر في الإقتصاد الجزائري في متوسط الفترة المذكورة 37.5%، مع إرتفاع ملفت للإنتباه بلغ 82.61% في سنة 1993. وهكذا فإن أكثر من ثلث الصادرات الجزائرية، تمثل خدمة المديونية الخارجية.

وبحسب هذه المؤشرات يظهر بأن الإقتصاد الجزائري عاش حالة إستدانة شديدة - وعليه - وإعتباراً من أن رأس المال "جبان" ولا يرضى بالمخاطرة، فإن المستثمر الأجنبي لم يكن في إستطاعته الإقدام على توظيف رؤوس أمواله في مثل هكذا إقتصاد فالمديونية المرتفعة تشكل مصدر للمخاطرة بالنسبة له.

الخلاصة:

إن المؤشرات الاقتصادية لمناخ الإستثمار في الجزائر والتي تقيس التوازن الداخلي والخارجي، والسياسة النقدية للدولة، تلعب دورا هاما في تفسير نمط الإستثمار الأجنبي في الإقتصاد الجزائري.

إن إستقرار هذه المؤشرات يعبر على نجاح السياسات التي تتبناها الدولة بغرض خلق بيئة أكثر موائمة وجذبا للإستثمار.

ولكن هذا الأمر لا يجب أن يغنينا على ضرورة إيلاء الإهتمام إلى المكونات النوعية الأخرى لمناخ الإستثمار، فالجوانب التشريعية وخاصة المرتبطة منها، بتشجيع وحماية الإستثمارات الأجنبية، وإدخال القوانين الجديدة الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية ومحاربة الفساد، وكذا نظم جمع ومعالجة ونشر بيانات، تشكل في حد ذاتها أسس البيئة الملائمة المحققة لنقلة نوعية هدفها تعزيز عوامل الجذب، وتذليل الصعوبات المعوقة.

وعليه فإن دعم وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يستوجب تحقيق بعض النقاط أهمها:

- وضع رؤية إقتصادية طويلة الأمد يترتب من خلالها الأولويات الإستراتيجية.
- توفير البيئة الإقتصادية الكلية الملائمة.
- إرساء بنية تشريعية داعمة ومحفزة.
- تطوير العمل المؤسسي والرقابي.
- الحرص على تأسيس قواعد وبيانات ومعلومات حديثة دقيقة وشفافة.
- تقديم حزمة من المزايا والحوافز للإستثمار الأجنبي المباشر.
- نشر الوعي والتعريف بأهمية ودور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الإقتصادية.
- دعم الإنفاق على البحث والتطوير.

وفي النهاية ومن خلال النموذج المقترح يمكن أن نستخلص ما يلي:

- من المهم زيادة كفاءة النظام المالي الحالي، فالنظام النقدي والمصرفي، الجيد في التنظيم والمرسل، شديد الأهمية في تجنب الأزمات، ووجود سلطة نقدية ومالية تنظيمية تنفذ سياسات ولوائح إحترازية يمكن لها أن تروج للإستقرار النقدي والمالي الأمر الذي يسهم في إجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ضمان توافق سياسات سعر الصرف مع السياسات المالية والإقتصادية الكلية، وأن سعر الصرف الإسمي قابل للإستمرار وعدم تقييم سعر الصرف الحقيقي بأكثر من قيمته.

- تأسيس وتقديم الدعم الضروري للسلطة النقدية والرقابة المالية المستقلة التي تدخل وتنفذ المقاييس والمعايير واللوائح الإحترازية التي تدعم القدرة التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي وتحافظ بالتالي على الإستقرار النقدي، لأن القرارات الإقتصادية هي في النهاية قرارات تتعامل بقيم نقدية، بيعا وشراء، إقراضا وإقتراضا في الحال وفي المستقبل، فإذا كان سعر الصرف غير مستقرا، فإن كافة القرارات الإقتصادية تفقد أساسها إن لم تكن سلامتها.

- الإدارة الجيدة للمديونية العامة (محلية أو خارجية) ورصدها والتقليل منها، بإعتبار تقليص المديونية الخارجية، يسمح بإجتذاب والإستثمارات الأجنبية المباشرة كأفضل نمط للتدفقات العالمية لرأس المال.

المراجع المعتمدة:

- كريم الشياشبي وآخرون - تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق - صندوق النقد الدولي - واشنطن 1998.

- لخضر عزي، محمد اليعقوبي-وجهة نظر في آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الإقتصادي، تحت الموقع الإلكتروني www.iraqep.com سنة التصفح 2007.

- تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي (CNES) سنة 2005.

- المديرية العامة للتقديرات والدراسات (D.G.E.P) وزارة المالية إحصاءات 2008.

- AHMED-DAHMANI - L'Algérie à l'épreuve de l'économie politique et des reformes Ed : HARMATTAN-1999 .

- Les Cahiers de L'IMPED L'ADHESION DE L algerie à L'OMC- Datée du 08/11/2000 Ministère de la défense nationale.